

د. محمود خليل
رأى بالمستشفى الملكي المصري

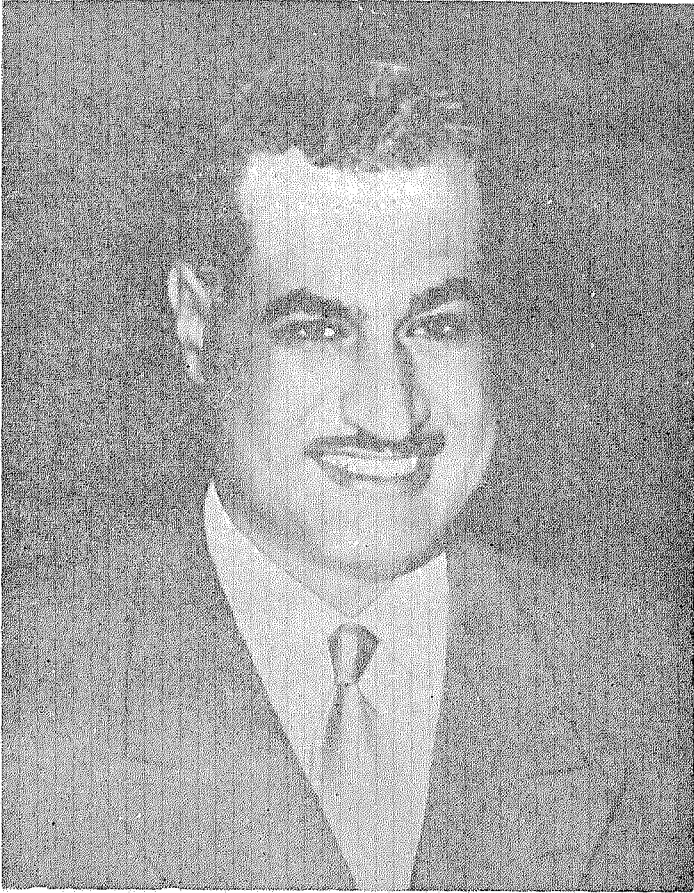
دراسات في الإسلام
بصدارها
الجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

الملكية الخاصة وهذورها في الإسلام

الدكتور محمد عبد الله العري

« ٣٤ »
السنة الرابعة
١٥ من الحرم ١٣٨٢ هـ
٢٧ من مايو ١٩٦٤ م

يشرف على إصدارها
محمد توفيق عويضة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ
مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا
لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ» .

(سورة الحديد : ٧)

منهج البحث

الملكية الخاصة أو الملكية الفردية للمال كانت ولا زالت الى اليوم الفتنة الكبرى التي أضلت البشر ضللا بعيدا طوال عصور التاريخ ، وهي اليوم بالذات المشكلة التي شطرت أكثر أقطار عالمنا المعاصر الى كتلتين تتنازعان - في ظل نظرة كل منهما الى الملكية الفردية - السيادة على الأرض . ولو أن البشر في هذا الأمر تمسكوا بهداية خالقهم الرحيم بهم ، البصير بمخلوقاته ، لسلموا من كل ما نزل بهم من محن وكوارث متعاقبة .

ونحن في هذا البحث نشرح وجهة نظر الاسلام - خاتم الرسالات الالهية - في تنظيم الملكية الفردية ، تنظيميا يكفل انقاذ البشر من الضلال الذي تاهوا فيه ، ويكفل التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ، توفيقا لم تصل اليه - ولن تصل اليه - جميع تنظيماتهم الوضعية .

اعترف الاسلام بحق الملكية الفردية ، ولكنه مع هذا الاعتراف حدد نطاق هذا الحق بقيود وحدود ، بتكاليف أمرة وتكاليف ناهية . وسبيله الى هذا التحديد هو البدء بعرض هذه التكاليف عن طريق تعاليمه الاخلاقية الموجهة الى كل مسلم ذى مال . هذه التعاليم يدعون لها المسلم طائعا مختارا ، هذا الاذعان الاختياري يستند الى عقيدة غرسها الاسلام في وجدان المسلم تقرر أن المال مال الله وان مالك المال من البشر هو خليفة الله على هذا المال ، فوجب أن يخضع لأوامر الله ونواهيه في نصيبه من مال الله .

ولكن الاسلام لا يكتفى بتقرير تعاليمه الاخلاقية فى تنظيمه لاي مجال من مجالات حياة البشر ولا يترك تعاليمه الاخلاقية معلقة فى الفضاء بحيث من أهواء النفس البشرية ونزواتها ، بل يبادر الى تحصينها بتعاليمه الحكومية التى تيسط يد الشارع ويد ولى الأمر فى حمل مالك المال على احترام هذه التكاليف اذا لم يدعن لها طائعا مختارا بدافع عقيدته الاستخلاف . وهذه ميزة التنظيم الاسلامى على كل التنظيمات الوضعية .

فمنهجنا فى البحث هو فى (القسم الأول) عرض تعاليم الاسلام الاخلاقية فى شأن الملكية الفردية وما تفرضه هذه التعاليم من تكاليف ايجابية وسلبية ومن قيود وحدود .

ثم ننتقل فى (القسم الثانى) الى التعاليم الحكومية ، فنطلع على حق ولى الأمر فى التدخل لتنفيذ هذه التكاليف على كل من يعصيها أو يتمردها ، ثم نطلع على مدى هذا التدخل من ولى الأمر ، استنادا الى القواعد الشرعية المستنبطة من الكتاب والسنة ، وما تمليه مصلحة المجتمع فى عصر معين ، وعلى ضوء مقتضيات هذا العصر بالذات فى المجتمع الاسلامى .

وقد عنيانا - فى الكلام على التكاليف المفروضة على المسلم - فى نهيهِ عن تنمية ماله عن طريق الربا - برسم البديل الاسلامى الذى يحل محل النظام المصرفى القائم الآن - سواء فى قروضه الانتاجية أو قروضه الاستهلاكية .

القسم الاول

نريد في هذا البحث أن نحدد موقف الاسلام من الملكية الخاصة ، تحديدا نزيها لا تحيز فيه الى يمين أو يسار . واذا قال الاسلام كلمته ، وقضى قضاءه ، فانما هي كلمة الله ، وانما هو قضاء الله .

والاسلام هو دين الله ، الذى نطق به رسل الله جميعا . اختلفت أحكام رسالاتهم فى بعض الجزئيات أو فى صور العبادات وأوضاعها ، ولكن جوهر الرسالة الالهية لهداية البشر منذ هبط آدم الى الأرض لم يتبدل قط ، لأن مصدر الهداية هو الاله الواحد الأحد .

« قال اهبطا منها جميعا ، بعضكم لبعض عدو ، فاما يأتينكم منى هدى ، فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ، ومن أعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا »

« يا بنى آدم اما يأتينكم رسل منكم يقصون عليكم آياتى ، فمن اتقى وأصلح فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون » .

ولكن البشر منذ بدء الخليقة الى اليوم لم يشبتوا طويلا على التزام الهداية الالهية ، فتوالت رسل الله الى أمم الأرض جميعا . « ولقد بعثنا فى كل أمة رسولا » (النحل ٣٦) « وان من أمة الا خلا فيها نذير » (فاطر ٢٤) .

وكان من رحمة الله في رسالاته ايتاء كل أمة وكل زمان ما علم فيه الخير للأمة والملاءمة للزمان . ثم شاءت رعاية الرحمن لعباده أن يختم رسالاته الى أهل الأرض جميعا بالرسالة المحمدية وأن يكمل للبشر جميعا دين الحق ، فأنزل القرآن مصدقا لما بين يديه من الرسالات السابقة ومهيئنا عليها ومصححا لما اعتورها من تبديل وتحريف ، وما لحقها من محو واقتراء . « **تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا** » . « **وما أرسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا** » .

أتى الاسلام بأكمل هداية للبشر ، لا فى سلوكهم الفردى فحسب ، بل فى سلوكهم الجماعى فى آفاقه جميعا من اجتماعية واقتصادية وحكومية . فاستكمل بذلك هداية الانسانية فى جميع شئونها ، فى الجانب الخاص والجانب العام من حياة المجتمعات البشرية . فوضع الأصول التى يجب على كل مجتمع انساني أن يسير فى نطاقها فى الجانبين الخاص والعام على السواء ، ثم أطلق لكل مجتمع حرية البناء على هذه الأصول والتفصيل والتفريع فيما بينه ، ما دام ذلك فى نطاق هذه الأصول العامة .

جاء الاسلام بمنهج شامل للحياة ، حتى عباداته جعلها تتصل بتنظيم هذا المنهج وتؤثر فى اتجاهاته تأثيرا مباشرا ، فهى تأخذ بيد المسلم وتحثه على السير قدما فى هذا المنهج المسنون ، وتهديه كلما ضل عنه أو انحرفت به الشعاب . وهكذا قضت مشيئة الرحمن أن يكون خاتم الأديان دستورا شاملا للسلوك الانسانى ، يمتد الى جميع آفاق حياة الفرد والمجتمع .

هذا الدستور الشامل للسلوك الانسانى تناول الى جانب ما فرضه من عبادات ، تعاليم خلقية واقتصادية وحكومية ، ولا يمكن الكشف عن كيان هذا السلوك الذى أراده الله للبشر الا بضم هذه الفضائل الثلاثة من تعاليمه جنبا الى جنب ، فهى تتعاون وتتساند

فى بناء هذا الكيان ، وكل منها يتأثر ويؤثر فى نفاذ الأخرى • فبغير
التعاليم الخلقية يختل التنظيم الاقتصادى وتسرّب الفساد الى
التنظيم الحكومى ، وبغير التعاليم الاقتصادية ينهار كيان المجتمع ،
وبغير التعاليم الحكومية يتعذر انفاذ ماقتضت به التعاليم الخلقية
والتعاليم الاقتصادية • وهذا التساند فى الفضائل الثلاثة هو ميزة
التنظيم الاسلامى على جميع التنظيمات الوضعية السابقة والمعاصرة .

هذا التساند بين تعاليم الاسلام ينجلي فى كل أوضاع الحياة فى
المجتمع الاسلامى ولنضرب لذلك مثلا واحدا يغنيننا عن غيره من
الأمثال :

فى التعاليم الحكومية أمر الاسلام بالشورى ، وجعلها الأساس
فى شئون الحكم • ولكن الشورى بكل مقتضياتها لا تؤتى ثمارها
الا اذا اقترنت بها التعاليم الخلقية والتعاليم الاقتصادية على السواء
فالشورى تقتضى فيمن يتولاها أن يلتزم الاخلاص فى النصح والصدق
فى القول والشعور برقابة الخالق عليه فى كل رأى يبيديه •

كذلك الشورى تقتضى أن يتشاور الشعب فى اختيار رئيس
الدولة فيتولى انتخابه جموع المواطنين • وهنا تقوم التعاليم
الاخلاقية بدورها فيما يجب أن يلتزمه كل ناخب

كذلك الشورى قد تقتضى انشاء هيئة تتولى التشاور فى التشريع
والبت فى تعريف شئون الدولة وذلك اذا تعذر اجتماع المواطنين
جميعا فى صعيد واحد ، فيقوم المواطنون بانتخاب هذه الهيئة وكل
من يؤمن بكفايته يرشح نفسه فى هذا الانتخاب •

هذه بعض مقتضيات الشورى ، أهم التعاليم الحكومية التى
فرضها الاسلام •

ولكن بغير التعاليم الخلقية والتعاليم الاقتصادية تفشل تعاليم
الشورى •

ذلك لأن المواطن الذى يرى أن يرشح نفسه للنيابة عن مواطنيه يجب عليه - إذا آمن بتعاليم الاسلام الخلقية - أن يشفق من حمل هذه الأمانة وأن يحسن تقدير أعبائها وأن يهيب نفسه للنهوض بها .

ويجب عليه ثانيا أن لا يحاول اختلاس ثقة الناخبين بالكذب والبهتان أو شراء ذممهم بالمال أو اغرائهم بالوعد أو الوعيد . ويجب عليه ثالثا أن لا يفترى على منافسه غير الحق ، بل لا حرج عليه اذا أيقن أن مرشحا غيره أقدم منه وأكثر منه أهلية لحمل أقال هذه الأمانة أن يتنحى له عنها ، ويجب عليه أخيرا أن لا يستهدف الا مصلحة الجماعة ، لا ايثار ذاته أو ذويه أو مؤيديه بمنفعة خاصة غير مشروعة ، أو الوصول الى جاه يستغله فى تحقيق هذه المنافع أو المآرب غير المشروعة .

فإذا صار المرشح نائبا فعليه أن يدرك أنه قد آل اليه قسط من ولاية أمر الأمة فى مجلسها القومى أو ولاية أهل بلدته فى مجلسها المحلى . وعليه أن يلتزم فى أداء هذه الولاية التعاليم الخلقية التى فرضها عليه الاسلام .

أما الناخب ، وهو أحد الملايين التى تختار من يتولى أمر الأمة طوال فترة معينة من السنين ، فهو فى يوم واحد بل فى ساعة واحدة يقرر مصير الأمة بالقاء هذا المصير على أكتاف من يصطفيه من المرشحين . . فما أشد حاجته يومئذ الى التزام التعاليم الخلقية ، وما أشد حاجته الى العدل فى الموازنة بين قيم المرشحين ، وما أشد حاجته فى اجراء هذه الموازنة الى أن يعصم نفسه من التأثير بهوى أو حقد أو قربى ، أو بمنفعة شخصية يرتجىها أو خسارة شخصية يخشاها ، وما أشد حاجته الى أن يجهد نفسه فى استجلاء الحقائق واستخلاصها من خضم الأكاذيب التى قد يدسها حوله بعض المرشحين .

تجاهل هذه التعاليم الأخلاقية كفيل اذن باحباط التعاليم الحكومية فى أمر الشورى ومقتضياتها • وكلنا نعلم أن هذه هى العلة الكبرى التى أصابت جميع الديمقراطيات المعاصرة ، سواء منها تلك التى أنكرت جميع الأديان وأنكرت رقابة الله على تصرفات الانسان أو تلك التى انحرفت انحرفا بعيد المدى عن تعاليم جميع الأديان وجعلت معيار المفاضلة بين الحق والباطل وبين الخير والشر الى مذاهب نفعية أو مادية تتقلب كل يوم فى وضع جديد ، وتترزيا كل يوم بزى خلاب ، يغطى ما تنزع اليه من احقاق الباطل وابطال الحق •

وحسبنا هذا القدر لابرار كيف تتعاون التعاليم الخلقية مع التعاليم الحكومية فى شأن الشورى • أما كيف تتعاون التعاليم الاقتصادية مع التنايم الحكومية فى هذا الشأن ، فذلك لأن الشورى بكل مقتضياتها - من مبايعة وانتخاب وترشيح واخلاص فى الرأى وصدق فى القول - تقتضى أن يتوافر لدى المواطنين حرية ابداء الرأى وحرية استجلاء الحقائق • هذه الحرية لا يمكن أن تتوافر فى مجتمع تكون مقاليد ثروته القومية مركزة فى أيدي فئة قليلة ، بينما السواد الأعظم من الشعب يعيش عالة على أهواء هذه القوى المالية ونزواتها • وها نحن نشهد فى دول الغرب اليوم كيف سيطرت القوى المالية - بما دأبت عليه من تكتل واتجاهات احتكارية - على اقتصاديات هذه الدول ، وتحكمت فى اقوات الشعب وكل حاجياته المعيشية ، كما سيطرت من جانب آخر على أدوات الاعلام بل امتلكتها امتلاكاً ، فأخفت عن الشعب حقائق ، وشوهت حقائق ، وتحكمت فى تفكيره بحيث صار لا ينفذ اليه الا ما تريده هذه القوى المالية ، وعلى الوجه الذى يتفق مع مصالحها الخاصة ، وعلى هذا النحو كفلت لأنصارها الظفر فى المعارك الانتخابية ليكونوا تحت امرتها فى توجيه سياسة الدولة الداخلية والخارجية ، وكان المال الحتمى

أن أصبحت حرية الانتخاب والحرية السياسية وحرية ممارسة الشورى اسما على غير مسمى .

أما التعاليم الاقتصادية في التنظيم الاسلامي - كما سنرى - فتحول دون تكديس الثروة في أيدي فئة قليلة ، وتكفل بذلك الحرية السياسية وحرية ممارسة الشورى على الوجه الاكمل .

وبعد فهذا مثال واحد يبرز لنا كيف تتعاون التعاليم الخلقية والتعاليم الاقتصادية على السواء مع التعاليم الحكومية لنجاح جانب واخذ منها وهو مقتضيات الشورى . . ونستطيع أن نمضى في شرح دور التعاليم الحكومية ذاتها في تنفيذ التعاليم الخلقية والتعاليم الاقتصادية في شأن الشورى بالذات . ولكن هذا قد يبعدنا عن موضوع البحث الذي نعالجه ، وانما أردنا فقط بهذا المثال أن نبين كيف يعتمد التنظيم الاسلامي على التعاون المتبادل بين هذه الفصائل الثلاثة من تعاليمه في كل جانب من جوانب حياة المجتمعات الانسانية .

وبعد فهذه المقدمة تمهد لنا الطريق لمعالجة موضوع الملكية الخاصة وحدودها فى الاسلام .

وملكية المال هى محور النشاط الاقتصادى فى كل مجتمع ، وحجر الزاوية فى بنيانه الاجتماعى ، لذلك كان لزاما على الاسلام وهو خاتم الأديان أن تمتد تعاليمه الاقتصادية الى تنظيم ملكية المال، وأن تسرى على هذا التنظيم سنة الاسلام فى معالجة كل مجال من مجالات الحياة بتعبئة تعاليمه الخلقية والاقتصادية والحكومية فى جبهة مترابطة .

ونظام الملكية نظام اقتصادى ، ولكن الاسلام - جريا على هذه السنة - يسلط عليه تعاليمه الخلقية والحكومية فيجعل منه نظاما فريدا فى بابه : التعاليم الخلقية للاقناع وضمان التلبية عن طواعية واختيار ، والتعاليم الحكومية لاجبار من يابى الانقياد للنظام المفروض أو ينحرف عن الطريق المسنون .

نظام فريد يتميز عن جميع النظم السابقة والمعاصرة .

فالاسلام يعترف بحق المالك فى الانتفاع بملكه ، وحق التصرف فيه طوال حياته وبعد مماته ، كما يحميه حماية ناجعة من كل اعتداء على ملكه . وفى هذا يختلف الاسلام عن المذهب الشيعوى الذى لا يعترف بالملكية الخاصة فى مصادر الانتاج ، ويتعارض بهذا القدر مع غريزة الانسان الفطرية فى حب التملك ، ويتجاهل بهذا القدر حافزا أساسيا فى توجيه النشاط الاقتصادى .

كذلك يختلف نظام الملكية فى الاسلام عن نظيره فى الاقتصاد الرأسمالى حيث يكون للمالك السلطان المطلق فيما يملك بغير أى قيد عليه . أما الاسلام فيفرض طائفة من التكاليف والالتزامات على المالك لمصلحة المجتمع ، وهذه التكاليف والالتزامات قابلة للقض والبنسب فتضيق وتوسع على ضوء الظروف المحيطة بالمجتمع الذى يحيا فيه المالك ، حتى تصير ملكية المال أقرب ما تكون الى وظيفة اجتماعية يؤديها مالك المال فى خدمة المجتمع .

توجيهات التعاليم الخلقية في ملكية المال

ويصح أن تسمى هذه التعاليم الخلقية تعاليم وجدانية أو تعاليم عقائدية ، لأنها تركز على عقيدة أساسية يقرها الاسلام في وجدان المسلم ، عقيدة تستأثر بطاعته الصادقة . فكل تنظيم اسلامي يسبقه اعداد النفوس بغرس العقيدة المهيمنة على هذا التنظيم ، حتى يتهيأ المسلم لقبوله والاذعان له عن طواعية واختيار .

هذه العقيدة تقرر أن كل شيء في الوجود انما هو ملك لله تعالى ، خالقه وخالق السموات والأرض وما بينهما ، وأن الانسان فيما لديه من مال انما هو حائز . لوديعة أودعها الله بين يديه . فالله وحده ، الذي له ملكوت السموات والأرض هو مالك المال كله ، سواء تمثل هذا المال في « سلع اقتصادية » أو في « سلع حرة » فهذا التمييز القائم على أساس « الندرة » هو تمييز من صنع البشر . والانسان هو خليفة الله في أرضه ، أمره خالقه بالانتفاع بهذا المال ، وممكنه من هذا الانتفاع ، للوفاء بحاجاته واصلاح معاشه ، على أن يتفق هذا الانتفاع مع مصلحة المجتمع الذي يعيش فيه ومصلحة الانسانية بوجه عام ، وسوف يحاسب على ذلك كله يوم الحساب .

« ورفع بعضكم فوق بعض درجات لئبلوكم فيما آتاكم » .